

الموازنة الصفرية كمقاربة لترشيد الإنفاق العام في الجزائر

Zero-Based Budgeting As an Approach to Rationalize Public Expenditure in Algeria

أحمد بيرش¹، أ.د حميدة مختار²¹ جامعة الجزائر 3، ahmed.br17@gmail.com² جامعة زيان عاشور الجلفة، hommok13@gmail.com

تاريخ النشر: 19/12/2019

تاريخ القبول: 24/11/2019

تاريخ الاستلام: 12/04/2019

ملخص:

لقد شهدت النفقات العامة في الجزائر تطورا ملفتا منذ سنة 2000 بسبب ارتفاع المداخيل البترولية نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وارتفاع الجزائر لسياسة إنفاق توسعية ومباشرة المخططات التنموية المختلفة. كما أن التطور المستمر في حجم النفقات يدعو الى التفكير في عقلانية الخيارات المالية فيما يخص الموازنة العامة، وضرورة البحث عن خيارات جديدة تضمن ترشيد النفقات العمومية. ويهدف البحث إلى إبراز الموازنة الصفرية كمقاربة حديثة، ويمكن تطبيقها من ترشيد الإنفاق العام من خلال إيجاد الرقابة الفعالة عليه، وتحسين التخطيط والمتابعة والفعالية والكفاءة في تخصيص الموارد. ولتحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي بغية إعطاء صورة على الجانب المفاهيمي من جهة وتفسير وتحليل المعطيات الاحصائية وتطورها من جهة ثانية، وقد خلصت الدراسة الى أن أي محاولة لترشيد الإنفاق العام في الجزائر تبقى قليلة الفعالية إذا لم يرافقها تحديث وعصرنة النظام الموازي وتطبيق الموازنة الصفرية كتوجه حديث في مجال المالية العامة.

كلمات مفتاحية: الانفاق العام، الترشيذ، ترشيذ الإنفاق العام، الموازنة الصفرية، حوكمة الموازنة.

تصنيف JEL: E06, H61, H06

Abstract:

In Algeria, public expenditure has witnessed remarkable development since 2000 due to high oil revenues as a result of higher oil prices. The development of expenditure calls for thinking about the rationalization of financial options. This research is to highlight zero-based budgeting as a modern approach to rationalizing public expenditure through effective control of it. For carrying out this study, the researcher adopted the analytical and descriptive methodology to introduce the terminology and to analyze the statistic information. The study concluded that rationalizing public expenditure in Algeria requires the implementation of the zero-based budgeting as an approach to budgeting governance.

Keywords: public expenditure; rationalization; rationalizing public expenditure; zero-based budgeting; budgeting governance.

Jel Classification Codes: : H06, H61, E06

Résumé:

Les dépenses public en Algérie ont connu un développement considérable depuis l'année 2000 à cause de la progression des revenus pétroliers. La progression continue des dépenses fait appel à la réflexion raisonnable des choix financiers du budget. Cette recherche a pour but de considérer le budget zéro comme une nouvelle approche. Pour atteindre à l'objectif de l'étude, le chercheur a adopté l'approche descriptive analytique. La conclusion de cette étude montre que la rationalisation de dépense public en Algérie dépend de l'application du budget zéro comme une approche du gouvernance budgétaire.

Mots-clés: Les dépenses public; rationalisation; rationalisation de dépense public; le budget zéro; gouvernance budgétaire.

Codes de classification de Jel: : H06, H61, E06.

المؤلف المرسل: أحمد بيرش، الإيميل: ahmed.br17@gmail.com

1. مقدمة:

يرتبط الإنفاق العام في الجزائر بحجم الإيرادات النفطية ارتباطا وثيقا إذ تشكل الجباية البترولية الحصة الأكبر من إجمالي الإيرادات العامة للدولة، وهو ما يجعل موارد الموازنة العامة ونفقاتها شديدة الحساسية لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية لارتباطها بعوامل خارجة عن إرادة الدولة الجزائرية.

و بالتالي فإن ما يجب أن يحظى بالأولوية في الوقت الراهن هو ترشيد الإنفاق العام وتوفير مختلف الضمانات والمتطلبات التي تمكن من إنجاز عملية الترشيد على الوجه المطلوب. وباعتبار الموازنة العامة للدولة الوسيلة الأساسية التي تعمل على تجسيد أهداف السياسة المالية في الواقع، فإن تحديث النظام الموازي في الجزائر يعتبر المدخل لترشيد الإنفاق العام. و يعتبر أسلوب الموازنة الصفرية واحدا من الاتجاهات الحديثة في مجال الموازنة العامة للدولة.

وبالتالي يمكن صياغة الإشكالية كما يلي:

- إلى أي حد يمكن لأسلوب الموازنة الصفرية أن يساهم في ترشيد النفقات العامة في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

- يؤدي تطبيق أسلوب الموازنة الصفرية كاتجاه حديث في مجال الموازنة العامة إلى رشيد الانفاق العام في الجزائر بكفاءة وفعالية.

أهداف البحث: ويهدف هذا البحث إلى إبراز نظام الموازنة الصفرية كأسلوب حديث يقدم حولا جوهرية لبعض الاختلالات وأوجه القصور التي يعاني منها النظام الموازي الجاري به العمل في الجزائر والمبني وفق أسلوب موازنة البنود، كما يساعد على تدقيق النفقات العامة والتخلص من النفقات غير الضرورية التي كانت في الموازنة التقليدية، وإتباع مبدأ الأولوية في تخصيص الموارد، وهو جوهر عملية الترشيد،

منهجية البحث: ووفقا لطبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها تم الاعتماد على المنهج الوصفي للإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بالإنفاق العام وترشيده ومتطلباته بالإضافة إلى الأطار المفاهيمي للموازنة الصفرية، أما المنهج التحليلي فتم اعتماده في تحليل تطور الانفاق العام في الجزائر ومكوناته.

محاور البحث: وقد تمت معالجة الموضوع من خلال ثلاثة محاور أساسية هي:

- الموازنة الصفرية، مفهومها ومزاياها، وطريقة إعدادها ومقومات نجاح تطبيقها كآلية لترشيد الإنفاق العام في الجزائر
- النفقات العامة وتحليل تطورها في الجزائر من سنة 2000-2018
- ترشيد الإنفاق العام من حيث مفهومه وضوابطه وكذا متطلبات نجاح عملية الترشيد.

2. الموازنة الصفرية:

1.2 نشأة وتطور الموازنة الصفرية:

يعد نظام الموازنة الصفرية فكرة حديثة جذبت اهتمام الكثيرين من العاملين في مجال الإدارة المالية على صعيد القطاعين الحكومي والخاص على حد سواء، فتم استخدامه في العديد من دول العالم، ويرجع البعد التاريخي لفكرة إعداد الموازنة الصفرية إلى عام 1924، حيث كان المسئول الأول عن الموازنة بالمملكة المتحدة في ذلك الوقت E.HILTON YOUNG يدافع عن تبرير برامج الموازنة الصفرية سنويا (العربي، 2007، ص 29).

وأول تطبيق للموازنة الصفريّة كان في وزارة الزراعة الأمريكية سنة 1964، ورغم عدم نجاح التجربة في البداية، إلا أن ذلك أعطى للإدارة تحفيزاً على البحث عن بدائل وأفكار جديدة لتحديث النظام الموازني (N.Haxholli, 2015).

وتعتبر شركة Texas Instruments وهي إحدى الشركات الأمريكية التي تعمل في حقل الحسابات الإلكترونية أول من استخدم الموازنة الصفريّة في بداية عام 1969، حيث توقعت الشركة انخفاض أرباحها بمعدل 5% نتيجة المشكلات الاقتصادية التي تتعرض لها صناعة الحاسبات الإلكترونية الأمر الذي دفعها إلى تطوير مفهوم الإدارة بالأهداف الذي اتبعته الشركة لسنوات عديدة إلى نظام حديث عرف باسم "الموازنة الصفريّة".

وبعد أن قرأ جيمي كارتر حاكم ولاية جورجيا في ذلك الوقت المقال أعجب بتجربة الشركة وقابل Carter الكاتب وناقشه في أفكاره للتعرف على طبيعة الموازنة الصفريّة ومدى إمكانية وجدوى تطبيقها في أنشطة الإدارة الحكومية بالولاية. وقد تقرر تطبيق الموازنة الصفريّة في ولاية جورجيا وتحققت نتائج طيبة تمثلت في تخفيض الإنفاق العام مع الاحتفاظ بنفس مستوى الخدمات المقدمة في الولاية، وبعد سنة 1978 توالى التجارب الدولية في هذا المجال، كتجارب بعض الدول الأوروبية واليابان وإسرائيل وغيرها (هلاي، 2010، ص 02).

2.2 مفهوم الموازنة الصفريّة:

الموازنة الصفريّة هي مقاربة للموازنة التي تبدأ من قاعدة الصفر، دون مراعاة للتكاليف والأنشطة السابقة، وبالتالي كل ما يدرج في هذه الموازنة لا بد أن يتم تبريره.

وتفسر الموازنة الصفريّة على أنها عملية التخطيط والتشغيل وإعداد الموازنة بصورة تفصيلية بحيث تلقى على عاتق كل مسئول مهمة تبرير الموارد المطلوب تخصيصها لبرامجه بحيث يبين لماذا يعتزم أن ينفق أي مال، فهو لا يطالب فقط بتبرير الزيادة عن السنة السابقة ولكنه مطالب بتبرير أي عمل أو نشاط يخطط لإنجازه من الصفر Justify From Zero بافتراض أن اعتماده في الموازنة السابقة كان صفراً (هلاي، 2010، ص 03).

ويعرفها Phyrر وهو التعريف الأكثر مناسبة " بأنها عملية تخطيط وموازنة والتي تتطلب من كل مدير أن يبرر مطلب موازنته الإجمالي بالتفصيل من نقطة الأساس (لذا فإنها أساس صفري)، ويحول عبء الإثبات إلى كل مدير لكي يبرر لماذا يجب أن ينفق أية أموال على الإطلاق، إن هذا المدخل يتطلب تحديد جميع الأنشطة ووصفها في مجموعات قرار، والتي يتم تقييمها عن طريق تحليل منتظم ثم ترتيبها طبقاً لأهميتها" (العريبي، 2007، ص 31-33).

أما مؤتمر الأمم المتحدة لدراسة مشاكل الإدارة والموازنة في الدول النامية، والذي عقد في سبتمبر 1967 بالاندنمرك، فقد عرف الأساس الصفري بأنه نظام يفترض عدم وجود أية خدمة أو نفقة في البداية، والأخذ في الاعتبار الحد الأدنى للتكلفة أو أكثر الطرق فاعلية للحصول على مجموعة من المخرجات ووضع الإطار الذي يمكن بموجبه تقييم فاعلية مستويات النفقات الجارية المعتمدة وفقاً لهذه الاعتبارات.

3.2 فوائد تطبيق نظام الموازنة الصفريّة:

إن تطبيق نظام الموازنة الصفريّة يحقق الكثير من الفوائد التي تعتبر عوامل أساسية لنجاح عملية ترشيد الإنفاق العام وضبطه، والتي لا يوفرها نظام الموازنة التقليدية، وأهم هذه الميزات ما يلي:

- التنسيق بين القرارات الآتية والأهداف بعيدة المدى من خلال الربط بين الموازنة السنوية والتخطيط طويل الأجل (Sirigar, 2014, P49).
- يمنح الإدارة العليا مرونة كبيرة في إعادة تخصيص الموارد لما تسمح به من تحويلات في الموازنة فيما بين الإدارات نتيجة وجود مجموعات القرار المرتبة للأنشطة حسب الأولويات.
- تساعد على الربط بين التكلفة والعائد لكل برنامج أو نشاط، مما يساعد المختصين بالموازنة على تدقيق ومعرفة كفاءة الإنفاق وفعاليتها، والتخلص من النفقات غير الضرورية التي كانت في الموازنة التقليدية.

- تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد، حيث يتم فحص كل الأنشطة على أساس البداية من الصفر، وبالتالي تحديد البرامج التي يجب تنفيذها وتلك التي يجب استبعادها، مع تبرير جميع البرامج المقترحة، دون التأثير بمستويات الإنفاق والاعتمادات السابقة.
- الاعتماد على التخطيط كمرحلة أساسية في إعداد الموازنة، وكذلك إمكانية التحديد وبشكل سريع لأي نقص في فعالية التخطيط، أو التنسيق الضعيف بين الأنشطة المتشابهة في الوحدات التنظيمية المختلفة، وبالتالي إمكانية تصحيح الاختلالات في الوقت المناسب، كاستبعاد أو تقليص لبعض الوظائف وجعلها مركزية بسبب ازدواجيتها، وهو ما يساهم في ترشيد النفقات العامة.
- اعتماد مبدأ الأولوية في ترتيب البرامج والنشاطات مع توفير الاعتمادات وتبرير مصادر الاحتياجات لكل المستويات بالنسبة للنشاطات القائمة والمستحدثة مما يساعد على الإدارة الجيدة للنفقات العامة وترشيدها (Geetan Vedri, 2013, P73).
- القدرة على التحديد وبشكل سريع للنشاطات التي تتميز بضعف إدارتها، والإجراءات اللازمة لأغراض عمليات المتابعة، من خلال تنفيذ الموازنة الصفريّة، وبذلك تتمكن الإدارة العليا من اتخاذ الإجراءات الضرورية المناسبة لتتغلب على هذه المشاكل.
- يمنح المديرين رغبة بالاستمرار في عملية التقييم التفصيلية لعملياتهم والكفاءة الإنتاجية، وفعالية التكاليف، وليس فقط خلال دورة الموازنة ولكن أيضا خلال التنفيذ، فبالرغم من أن مفهوم الأساس الصفري لا يتطلب هذه الاستمرارية في التقييم إلا أنه يصبح من المألوف لدى المديرين إجراء دراسات وتحسينات خلال التنفيذ.
- توفير البدائل المختلفة للإنفاق إذ أن مجموعات القرار الموافق عليها والتي تم ترتيبها حسب الأولويات، تمد الإدارة بأساس موازنة تفصيلية وتساعد على إيجاد نظام متكامل للمعلومات التي يمكن استخدامها خلال عام الموازنة، باعتبارها نقطة بداية لتبني الأنشطة التي سوف تقلص، أو تلك التي سيتم توسيعها، إذ ما طرأ تغيير على مستوى حجم الإنفاق المسموح به.
- يعمل نظام الأساس الصفري على تدفق المعلومات الإدارية من المستوى الأدنى إلى الأعلى، مزودة الإدارة العليا بصورة عما يتم أو يمكن أن يتم على جميع المستويات ويمكنها من تحقيق أفضل للأهداف.

4.2. خطوات إعداد الموازنة الصفريّة:

1.4.2 تحديد وحدات القرار:

بعد تحديد الأهداف العامة التي تسعى الوزارة لتحقيقها في ضوء الأهداف والسياسات العامة للدولة، وتعميم ذلك على مستوى الوزارات كافة، وتقوم بذلك السلطة العليا فيها، تأتي الخطوة الثانية والمتمثلة في تحديد وحدات القرار، والتي قد تكون الوحدات الإدارية في الوزارة مسئولة عنها، وفي مثل هذه الحالة تتشكل وحدات القرار من الوحدات الواقعة في أدنى مستوى تنظيمي يمتلك سلطة إعداد الموازنة وتحضيرها، وغالبا ما يكون ذلك هو مستوى الإدارات وليس ما هو أدنى منها، وقد تكون وحدات القرار هي البرامج في حالة الاستعانة بأنظمة البرمجة الحاسوبية في العمل (الراحلة، 2009، ص510).

2.4.2. صياغة مجموعات القرار:

تسبق عملية إعداد الموازنة مجموعة من التوجيهات والأطر التي تضعها الوحدات القرارية العليا في مرحلة التخطيط واتخاذ القرارات ثم يقوم المسئول عن كل وحدة قرارية بصياغة مجموعات قرارية للأنشطة التي أوكل إليه القيام بها، وتمثل المجموعة القرارية مستوى معيناً من التمويل والأداء، وحتى يتمكن المسئول من الصياغة السليمة للمجموعات القرارية يجب أن يقوم بتحديد هدف وحدته القرارية وحصر البدائل (المجموعات البديلة) التي تمكن من إنجاز الهدف ثم فحصها وتحليلها وترتيبها لاختيار أفضلها (هاللي، 2010، ص10).

✓ شكل ومحتوى مجموعة القرار:

ليس هناك نموذج موحد لمجموعة القرار وأن شكل ومحتوى مجموعة القرار يختلف فيما بين المنشآت وحتى داخل المنشأة ذاتها، وعلى الرغم من ذلك هناك حد أدنى يجب توفره في شكل ومحتوى مجموعة القرار يتضمن عدة عناصرها أهمها:

- **المعلومات العامة:** ومن البنود التي يجب أن تحتوي عليها مجموعة القرار ما يلي:
 - اسم المجموعة ويتعلق بالنشاط أو الوظيفة موضوع مجموعة القرار.
 - ترتيب المجموعة ويحدد أولوية المجموعة في المستوى التنظيمي المعين.
 - تاريخ الإعداد.
 - معلومات أخرى تتعلق بالقسم أو الإدارة أو وحدة الموازنة أو مركز التكلفة، أسماء الأشخاص الذين قاموا بإعدادها والمسئول عن النشاط.
 - **وصف الهدف والبرنامج:** والغرض من وصف الهدف هو تحديد مدى ارتباط النشاط بالمنشأة ككل وتحديد الأهداف للنشاط، وكذا المشكلة التي يحاول النشاط حلها أو الخدمة التي يحاول تقديمها، أما وصف البرنامج فيحدد الطرق والأفعال والعمليات ونوعية الأفراد... الخ، الموصى بها لأداء المجموعة القرارية.
 - **التكاليف التقديرية:** تتم عملية تقييم ووضع الرتب لكل مجموعة قرار في مقابلة المجموعات الأخرى المتنافسة على الموارد المحدودة بناء على تحليلات للتكاليف، والحاجة إلى معلومات تكاليفية لهذا التقييم يعتبر العنصر الأكثر تغيرا لمقابلة احتياجات المنشآت المختلفة.
 - **العوائد المتوقعة:** ويعتبر العنصر الأكثر صعوبة في إمكانية تحديده بسبب تدخل عنصر التقدير الشخصي فيه، هو تحديد العوائد المتوقعة، حيث أن هناك عوائد كمية وأخرى غير كمية، والعوائد الكمية غالبا ما يصعب تحديدها لأنها مرتبطة بالمجموعة ككل والذي يحد وصف تلك العوائد النتائج الملموسة من أداء المجموعة وكيف أن المجموعة جزئيا أو بالكامل تمكن الأهداف المقررة، وتختلف المقاييس الكمية من حيث نوع النشاط.
 - **البدائل المتاحة:** وفي هذا الجزء يجب تحديد ما يلي في مجموعة القرار:
 - الطرق المختلفة في أداء النشاط.
 - مستوى المجهود المختلفة.
 - نتائج عدم الموافقة على المجموعة.
- إضافة إلى ما سبق فإنه يجب ربط مجموعات القرار بالدليل المحاسبي للمنشأة، وذلك عن طريق مراكز التكلفة أو الموازنة مما يسهل عملية إعداد الموازنة، وصيغة مجموعة القرار يجب أن تعكس مدى فهم مدير وحدة القرار للهدف من النشاط المسئول عنه وارتباطه بالأهداف العامة للمنشأة ككل.

3.4.2 ترتيب مجموعات القرار:

وبغرض ترتيب مجموعات القرار تنازليا حسب الأولوية، يتم فحص وتحليل المجموعات القرارية، وتتضمن عملية الفحص والتحليل التعمق في تحديد الأهداف الرئيسية والفرعية والموارد اللازمة وكذلك تقييم مدى إمكانية جدوى المجموعات القرارية في تحقيق هذه الأهداف مع الأخذ في الاعتبار الموارد التي يمكن توفيرها ومنفعة المجموعات القرارية للأنشطة الأخرى في تحقيق الأهداف العامة (هلاي، 2010، ص 16).

4.4.2 إعداد الموازنة:

وبعد إعداد جداول الموازنة التفصيلية يجري تصعيدها إلى مستوى الإدارة العليا حيث يتم تجميع جداول الموازنة من كافة الوحدات القرارية، ويتم إعداد الموازنة في شكلها النهائي لتبدأ بعد ذلك مرحلة التنفيذ، وقبل ذلك إما أن تقبل جميع الحزم وذلك لوجود موارد تكفي أو تكون الموارد لا تكفي وعند ذلك يستلزم الأمر إما تأجيل بعض الحزم لعدم إمكانية تغطية جميع المتطلبات

أو اتخاذ القرارات فيما يختص بتحديد أساليب التمويل ويترتب على ذلك دراسة التكلفة والعائد فيما يخص تكلفة التمويل لتغطية باقي الحزم

5.2. مقومات نجاح إعداد الموازنة الصفرية:

إن نجاح تطبيق الموازنة الصفرية يتطلب توفر مجموعة من المقومات أهمها (العريبي، 2007، ص 57-61) :

- تهيئة المناخ الملائم لتطبيقها: إن أهم الخطوات التي ينبغي القيام بها لضمان نجاح تطبيق الموازنة الصفرية هو تهيئة المناخ الملائم لضمان نجاحها دون مشاكل أو عراقيل، منها ما هو ذو طابع قانوني كتعديل بعض القوانين وتكييفها حتى تتماشى مع أحكام المشروع الجديد، ومنها ما هو ذو طابع تقني كتوفير الإمكانيات والوسائل الضرورية لذلك.
- الحصول على تأييد الإدارة العليا: من أهم عوامل نجاح الموازنة الصفرية، هو الحصول على تأييد ودعم الإدارة العليا في تشجيع التغير نحو الأفضل من خلال عصنة أنظمة الموازنة، واقتناعها به كعامل مهم لنجاح ترشيد الإنفاق العام.
- وجود متخصصين ومدربين بدرجة كافية لإعداد الموازنة الصفرية: نظرا لحداثة هذا النوع من الموازنات فإنه قبل البد في تنفيذ نظام الموازنة الصفرية يجب تدريب مديري الوحدات بمفهوم وأهداف وحدة القرار الخاصة بكل مدير، وطرق إيجاد البدائل وتقييمها، وإجراءات الترتيب الخاص بها، وفي هذا الصدد يجب تصميم برنامج تدريبي دقيق للعملية وإدارة مناقشات في هذه المجالات للمجموعة التي تقوم بإعداد مجموعات القرار، وكذلك تقديم المساعدات المحتمل أن يحتاج إليها المديرين على الأقل في المراحل الأولى للعملية، خاصة في الجانب المتعلق بالتسلسل المنهجي لإجراءات إعدادها (تحديد الأهداف، تحديد وحدات القرار، إعداد مجموعات القرار، ترتيب الأولويات، إعداد الموازنة).
- إيجاد نظام متكامل للمعلومات: لحصول الفائدة المرجوة من إعداد الموازنة الصفرية يجب أن يكون هناك نظام متكامل للمعلومات يتضمن جميع نظم المحاسبة والرقابة المالية وإعداد التقارير، حتى يمكن قياس الأداء بطريقة سليمة واتخاذ قرارات صحيحة.
- الارتباط بعملية التخطيط طويل المدى: إن الخطوة الأولى في عملية إعداد الموازنة الصفرية هي تحديد الأهداف و ربطها بالتخطيط طويل المدى لمختلف المنشآت، حتى تكون هناك حلقة اتصال عن طريق أسلوب الموازنة الصفرية و بين موازنات العام القادم وما يرتبط بها من الخطة طويلة المدى وعملية إعداد موازنة صفرية فعالة تحقق الأهداف المرغوبة.
- دراسة الأوضاع الحالية للمنشأة: حيث يجب تحديد مدى الحاجة إلى إدخال أسلوب الموازنة الصفرية، من خلال التأكد من التخصيص الأمثل للموارد ومدى سلامة اتخاذ القرارات لتحقيق أهداف مختلف المنشآت والتخلص من الإنفاق غير الضروري.
- تقديم جيد لمفهوم المفهوم الموازنة الصفرية: من أهم العوامل المحددة لإعداد الموازنة الصفرية هو الطريقة التي يتم بها إدخال هذا الأسلوب بالمنشأة، وأن أي تقديم غير مخطط لها قد يكون له تأثير سلبي، وأنه لا يفرض بطريقة مفاجئة حتى لا يلقى مقاومة من الموظفين تعيق تقدمه ونجاحه.

3. النفقات العامة في الجزائر

1.3. تصنيف النفقات العامة حسب المشرع الجزائري:

تعتبر النفقات العامة حسب المشرع الجزائري أعباء ملقاة على عاتق الميزانية واجب تنفيذها، ولا يتم عقد نفقة عامة إلا بصدور نص صريح من خلال قانون المالية، كما أن النفقات العامة تتقيد بمبدأ التخصيص أي لا يجوز تحويل الأموال أو الاعتمادات المخصصة لنوع معين من النفقات إلى نوع آخر إلا في حدود ضيقة جدا وهذا للسير المتوازن لمختلف المصالح (القانون 84/17، 1984).

وتنقسم النفقات العامة حسب المشرع الجزائري إلى قسمين نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وهذا طبقا للتفرقة بين طبيعة النفقات حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي تحدثه والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من أنواع النفقات.

1.1.3 نفقات التسيير: وهي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهام الجارية، وبصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية، أي أن مهمتها تضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، حيث أن نفقات التسيير تشتمل على نفقات المستخدمين ونفقات المعدات (مسعود، 2006، ص347)، و تنقسم نفقات التسيير حسب المشرع الجزائري إلى أربعة أبواب هي :

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.
- تخصيصات السلطات العمومية.
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- التدخلات العمومية.

2.1.3 نفقات التجهيز: وتمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي ازدياد ثروة البلاد ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار، وتتكون من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، والتي تترجم باستثمارات منتجة في مختلف القطاعات الفلاحية والصناعية، والسياحية... وغيرها، لبلوغ التنمية الشاملة (مسعود، 2006، ص351).

2.3 تحليل التطور الإجمالي للنفقات العامة:

للقوف على تطور حجم النفقات العامة في الجزائر منذ سنة 2000 فإن الجدول الموالي يوضح تطور كل من النفقات الإجمالية وكذا تطور كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز حتى سنة 2018.

الجدول 01: تطور حجم ومكونات الإنفاق العام في الجزائر 2000-2018

الوحدة: ملياردج

النفقات	2000	2001	2002	2003	2004
نفقات التسيير	965.32	836.29	1050.16	1097.38	1200
نفقات التجهيز	290.23	415.50	509.67	613.72	720
النفقات الاجمالية	1255.55	1251.79	1559.83	1711.10	1920
نسبة نمو النفقات	/	-0.29%	24.61%	9.69%	12.2%
النفقات	2005	2006	2007	2008	2009
نفقات التسيير	1200	1283.44	1574.94	2217.77	2593.74
نفقات التجهيز	750	1347.98	2048.81	1973.27	2597.71
النفقات الاجمالية	1950	2631.42	3623.75	4191.04	5191.45
نسبة نمو النفقات	01.56%	34.94%	37.71%	15.65%	23.87%
النفقات	2010	2011	2012	2013	2014
نفقات التسيير	2837.99	3434.30	4608.25	4335.61	4714.45
نفقات التجهيز	3022.86	3184.12	2820.41	2544.20	2941.71
النفقات الاجمالية	5860.85	6618.42	7428.66	6879.81	7656.16
نسبة نمو النفقات	12.89%	12.92%	12.24%	-07.38%	11.28%
النفقات	2015	2016	2017	2018	/
نفقات التسيير	4972.27	4807.33	4591.84	4584.46	/

النفقات التجهيز	3885.78	3176.84	2291.37	4043.31	/
النفقات الإجمالية	8858.05	7984.17	6883.21	8627.77	/
نسبة نمو النفقات	15.69%	-09.86%	-13.78%	25.34%	/

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قوانين المالية: 2000-2018.

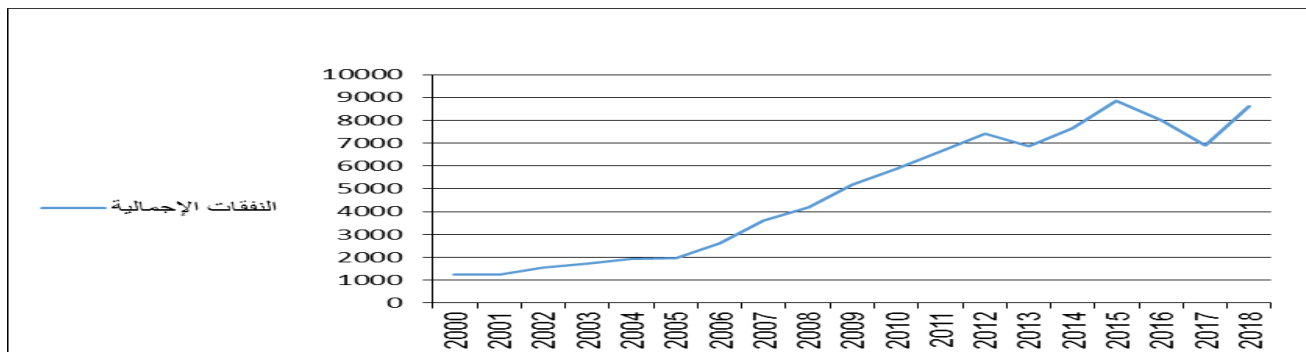
إن إلقاء نظرة دقيقة على معطيات الجدول تجعلنا نلاحظ تطورا مستمرا في حجم النفقات العامة للدولة إذ بلغت سنة 2002 مبلغ 1559.83 مليار دج بعدما كانت سنة 2000 حوالي 1255.55 مليار دج، مسجلة نسبة نمو ب 24.61%، لتواصل الارتفاع سنوات 2003 و 2004 حتى بلغت 1920 مليار دج سنة 2004، بنسبة زيادة تقدر ب 12.2% عن سنة 2003.

وقد تميزت هذه الفترة بانطلاق مخطط الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004 بنسب متفاوتة، وتبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 525 م.د ما يقارب 7 مليار دولار أمريكي، وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في انتهاجها في شكل توسع في الإنفاق العام قصد تنشيط الاقتصاد الوطني، خاصة بعد عشرية التسعينيات التي عرفت تراجع الاقتصاد الوطني بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية التي عاشها البلد (برنامج الانعاش الاقتصادي، 2004)

أما بعد سنة 2004 فقد واصلت النفقات العامة ارتفاعها مسجلة مبالغ كبيرة قدرت ب 2631.42 مليار دج، و 3623.75 مليار دج، و 5191.45 مليار دج، سنوات 2006 و 2007 و 2009 على التوالي، وبنسب زيادة كبيرة بلغت سنة 2007 حوالي 37.71%، وتزامن هذه الفترة مع إقرار الدولة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الذي يمتد من 2005-2009، بمبلغ 4202.7 مليار دج في شكل توسع في الإنفاق على الطريقة الكثرية، تهدف بالأساس إلى تحديث وتوسيع الخدمات العامة، وتحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشتهم، وتطوير الموارد البشرية والبنى التحتية لبعث النشاط الاقتصادي، ورفع معدلات النمو.

وتواصل النفقات العامة - حسب معطيات الجدول - ارتفاعها مسجلة أعلى قيمة لها سنة 2015 بمبلغ 8858.05 مليار دج بزيادة تقدر ب 15.69% عن سنة 2014 فيما بلغت سنة 2018 قيمة 8627.77 مليار دج بزيادة تقدر ب 25.34% عن سنة 2017. وتعود هذه المستويات المرتفعة للإنفاق خلال هذه الفترة إلى انطلاق البرنامج الخماسي 2010-2014 الذي رصدت له الدولة مبلغ 21214 م.د، أي حوالي 286 مليار دولار موزعة في شكل مخصصات مالية على طول سنوات البرنامج، وهو ما يؤكد أن تضاعف حجم النفقات العامة في الجزائر مرده إلى مباشرة الدولة إلى عديد المخططات التنموية الهادفة لبعث التنمية الاقتصادية، غير أن المؤشر السلبي فيما سبق هو ما يطرحه تنامي حجم النفقات من سنة إلى أخرى من أعباء على الموازنة العامة يصعب الاستمرار فيها والالتزام بها، في ظل ارتباط موارد الدولة بالنفط كمصدر وحيد للإيرادات العامة، الأمر الذي يستدعي مراجعة السياسة الانفاقية حتى لا يصبح الإنفاق هدفا في حد ذاته، لأنه من غير المقبول أن لا يؤدي هذا الحجم المتنامي من الإنفاق إلى إحداث التنوع الاقتصادي المرغوب، والمنحى الموالي يلخص التطور المستمر لحجم النفقات العامة من سنة 2000 إلى 2018.

الشكل 01: تطور النفقات الإجمالية



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول 01.

من المنحنى السابق نلاحظ أن الاستثناء المسجل في هذه الزيادات كان سنوات 2013 و 2016 و 2017 بتراجعات في نسبة الإنفاق قدرت على الترتيب ب: - 07.38 %، - 09.86 %، - 13.78 %، ويعود ذلك إلى الصدمة البترولية في الأسواق العالمية وما شهدته أسعار النفط خلال السنوات السابقة من تراجعات في الأسواق الدولية، أدت إلى حذر الحكومة في التوسع في الإنفاق العام رغم أن مستوياته بقيت مرتفعة بشكل عام.

غير أن حذر الحكومة هذا يعتبر حلا ظرفيا ومؤقتا لتنامي حجم الإنفاق العام ومستوى العجز الموازي، وبالتالي لا بد من بحث برنامج إصلاحي يستهدف إصلاح النظام الموازي الحالي ويجعله أكثر شفافية وفعالية في ترشيد الإنفاق العمومي بما يخدم أهداف السياسة المالية بصفة خاصة، والاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة، وذلك من خلال الاستفادة من الاتجاهات الحديثة في مجال عصنة أنظمة الموازنة، والتي يعد نظام الموازنة الصفريه أحدثها وأكثرها أهمية لما يحظى به من اهتمام من قبل العديد من الدول.

3.3 تحليل تطور مكونات الإنفاق العام:

1.3.3. تحليل تطور نفقات التسيير:

نلاحظ من خلال معطيات الجدول السابق تطور مستمر في حجم نفقات التسيير ابتداء من سنة 2000، إلا أن هذا التطور بلغ مداه سنة 2015 مسجلا مبلغ 4972.27 مليار دج.

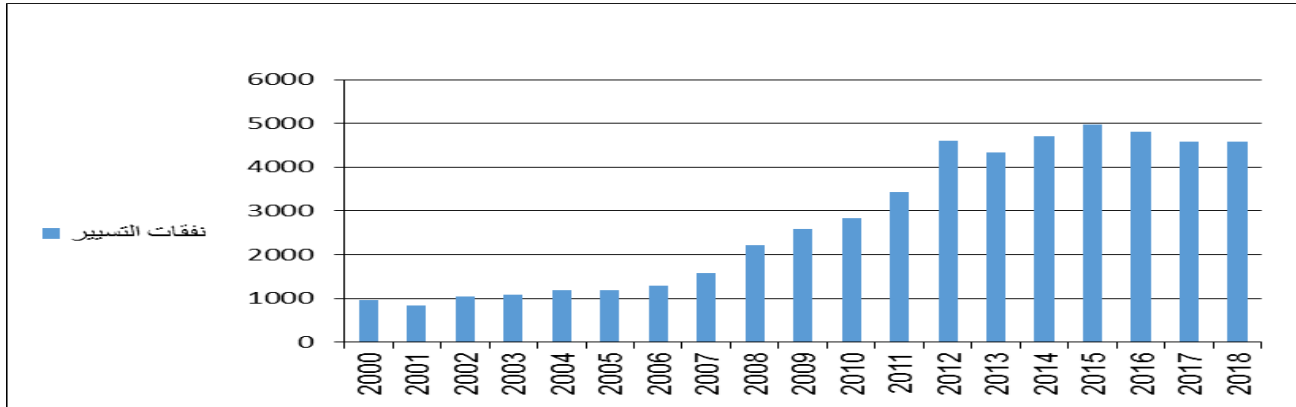
والملاحظ أن حجم نفقات التسيير لم تتجاوز قبل سنة 2008 حاجز 2200 مليار دج، إلا أنه وابتداء من سنة 2008 بلغت ارتفاعات غير مسبوقه حيث بلغت سنة 2009 مثالا 2593 مليار دج، لتقفز سنة 2012 إلى 4608 وبقيت حتى سنة 2018 فوق مستو 4500 مليار دج، وهو ما يعكس التضخم الكبير في حجمها.

ويعود الارتفاع المتتالي لهذا النوع من النفقات إلى ارتفاع تكلفة الخدمة العمومية، حيث شرعت الدولة من خلال البرامج الانفاقية الضخمة خلال هذه السنوات إلى استحداث مناصب شغل بهدف التقليل من البطالة، فقد تم على سبيل المثال إنشاء 728500 منصب شغل من سنة 2001-2004 منها 477500 منصب دائم نسبة 63% و 271000 منصب شغل مؤقت نسبة 37%، و انخفضت البطالة من 23% سنة 2003 إلى 17.7% سنة 2004، واستمر تراجع البطالة حتى وصل سنة 2012 إلى حوالي 9.8%.

وبالإضافة إلى ارتفاع مستخدمي الوظيفة العمومية فإن ارتفاع ميزانية التسيير يعود إلى ارتفاع مستوى الأجور والرواتب والمنح وإعانات التسيير بوجه عام، فخلال الفترة 2005-2009 ارتفع الأجر القاعدي إلى 12000 دج في 10 جانفي 2007 بعدما كان 10000 دج في 01 جانفي 2004، وفي جانفي 2012 ارتفع الأجر الوطني إلى 18000 دج.

كما شهدت سنة 2008 مراجعة قانون الوظيفة العمومي الذي ترتب عليه مراجعة القوانين الأساسية لعمال الوظيفة العمومية، ومراجعة الأنظمة التعويضية ودفعها بأثر رجعي ابتداء من 01 جانفي 2008، وهو ما ساهم في تضخم نفقات التسيير بشكل كبير، والشكل البياني الموالي يلخص بوضوح تطور نفقات التسيير من سنة 2000 إلى 2018.

الشكل 02 : تطور نفقات التسيير



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول 01.

وبلاحظ من الشكل البياني السابق الارتفاع المستمر في حجم النفقات العامة في الجزائر ، وبلغ مداه سنوات 2018-2012 اذ اقترب من حجم 5000 مليار دج ، وهو رقم كبير تتم تغطيته باستمرار من صندوق ضبط الإيرادات، ويعكس العجز الكبير للموازنة العامة للدولة.

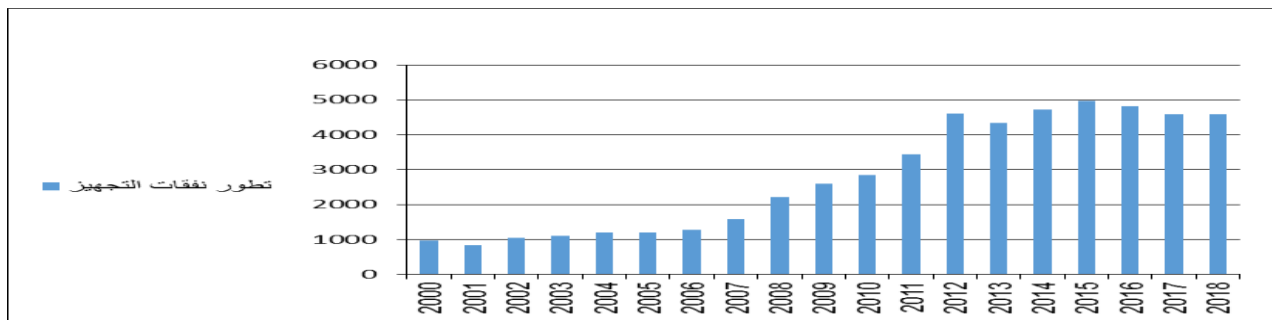
2.3.3 تحليل تطور نفقات التجهيز:

لقد تطورت نفقات التجهيز خلال الفترة 2000-2018 بشكل مستمر إذ ارتفعت من 290 مليار دج سنة 2000 إلى 720 م.دج سنة 2004، لتتجاوز سنة 2012 مبلغ 2820 م.دج، وتستمر في الارتفاع مسجلة أعلى قيمة لها سنة 2018 بمبلغ 4043 وتشهد تراجعا سنّي 2016 و 2017 إلى حدود 3176 و 2291 م.دج على التوالي بسبب تراجع الإيرادات النفطية في السنوات الأخيرة.

ويعود الارتفاع المستمر والكبير لنفقات التجهيز منذ سنة 2000 إلى البرامج الإنفاقية الضخمة التي شرعت الدولة في تنفيذها بدءا ببرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، وانتهاء بالبرنامج الخماسي 2010-2014 الذي تجاوز مبلغه 286 مليار دولار، حيث خصصت مبالغ هذه البرامج للإبقاء على الأولويات القطاعية كتنفيد مشاريع البنية التحتية كالطرق والموانئ والمطارات والنهوض بقطاعات الفلاحة والري والسكن، وإنشاء الهياكل الخدمية والتعليمية وإنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبعث المنتج الوطني...الخ.

ولذلك فإن توسع الإنفاق الحكومي الاستثماري من خلال تنفيذ البرامج التنموية السابقة أدى إلى حدوث ارتفاعا مستمرا في نفقات التجهيز خاصة في ظل ضخامة المبالغ المخصصة لهذه البرامج، ويمكن توضيح تطور حجم نفقات التجهيز من خلال الشكل الموالي:

الشكل 03: تطور نفقات التجهيز



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول 01.

وهكذا فإن خلاصة تحليل معطيات الجدول، وتتبع تطور الإنفاق من خلال الأشكال البيانية السابقة، يؤكد أن أي إصلاحات اقتصادية تبقى غير ذات أهمية وقليلة الفعالية إذا لم ترافقها إصلاحات في السياسة المالية للدولة، من خلال تحديث وعصرنة أنظمة الموازنة العامة وفقا للتوجهات الحديثة في هذا المجال، قصد الانتقال الى ترشيد النفقات العامة بمختلف مكوناتها سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز، وبالتالي تجاوز مشكلة العجز الموازي الذي أصبح سمة ملازمة للمالية العامة في الجزائر في السنوات الأخيرة، وتوفير العوامل والمتطلبات الضرورية التي تقتضيها عملية ترشيد النفقات العامة وتضمن نجاحها.

4. ترشيد الإنفاق العام:

1.4 مفهوم ترشيد الإنفاق العام:

يعني ترشيد الإنفاق العام حسن التصرف في الأموال وإنفاقها بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد، دون إسراف ولا تقتير، ويتضمن ترشيد الإنفاق العام ضبط النفقات وإحكام الرقابة عليها، والوصول بالتبذير والإسراف الى الحد الأدنى، وتلافي النفقات غير الضرورية، وزيادة الكفاءة الإنتاجية ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية (الدين، د.ت، ص178). كما يقصد بترشيد الإنفاق العام التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع، على أنه يقصد بالفاعلية توجيه الموارد العامة نحو الاستخدامات التي ينشأ عنها مزيج من المخرجات تتفق مع تفضيلات أفراد المجتمع أما الكفاءة فهي علاقة نسبية بين التكلفة والناتج أو بين المدخلات والمخرجات أي تقنين العلاقة ما بين المدخلات والمخرجات (أودوح، 2006، ص19).

2.4 ضوابط ترشيد الإنفاق العام:

هناك العديد من القواعد والضوابط التي يتوجب التقيد بها حتى تستطيع النفقات العامة تحقيق النتائج المنتظرة منها وتلبية الحاجيات الأساسية وبأقل تكلفة وهذه الضوابط هي (السلامي، 2017، ص152):

- تحقيق المنفعة: أي أن مبرر صرف النفقة هو تحقيقها لأكبر نفع على الفرد والمجتمع، وهذا يقتضي عدم صرفها لتحقيق المصلحة الخاصة لبعض الأفراد والمجموعات دون البعض الآخر أو لأغراض سياسية واجتماعية.
- الاقتصاد في التكلفة: إن الاقتصاد في النفقة يرتبط ارتباطا وثيقا بالمنفعة، غير أن ذلك لا يعني الاقتصاد الى حد التقشف بل يعني حسن التدبير والابتعاد عن إسراف وتبذير الأموال العامة في مجالات غير مفيدة، مما يستلزم الابتعاد عن النفقات التي تكون إنتاجيتها ضعيفة، الأمر الذي يقتضي تحديد أولويات الإنفاق بحسب أهمية الخدمة المراد تقديمها، والنتائج المنتظرة منها، وأن توظف النفقة باقتصاد لتحقيق أهم الأهداف وأكثرها نفعاً.
- تحقيق الجودة والرفع من المردودية: حيث ينبغي أن تعكس النتائج المترتبة عن النفقة المردودية الاقتصادية والاجتماعية لها، وإن تكون ذات جودة عالية تعكس قيمة الأموال التي صرفتها الدولة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة، حتى تتجنب الحكومة المصاريف الإضافية التي قد تكون عبئا إضافيا على الخزينة العمومية إذا ما أنجزت الخدمة بأقل جودة.

3.4 عوامل نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام:

إن نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام يتطلب توفر العديد من العوامل الموضوعية التي يمكن إيجازها في ما يلي (انسة، د.ت، ص122):

- تحديد الأهداف بدقة: حيث يتم تقرير وتحديد الأهداف طويلة ومتوسطة الأجل من خلال حصر الاختصاصات الرئيسية التي من أجلها تطلب الأموال، مع ضرورة عدم تعارض أهداف الوحدات التنظيمية مع أهداف المجتمع المحددة في الخطط التنموية.
- تحديد الأولويات: تعتبر عملية تحديد الأولويات من أهم العمليات الفرعية في منظمة التخطيط في ظل محدودية الموارد المتاحة، إذ يتم تحديد المشاريع والبرامج وفق سلم الأولويات حسب إتباعها لحاجات الأفراد الأكثر إلحاحا.

- القياس الدوري لأداء برامج الإنفاق العام: يقصد بقياس أداء برامج الإنفاق العام تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات الحكومية في قيامها بتنفيذ الخدمات والبرامج المختلفة الموكلة إليها، حيث أن الحكم على فعالية وكفاءة أي برنامج أو سياسة أو مهمة ذات طابع عمومي يأتي بعد دراسة آثارها الواقعية والحقيقية بالنظر إلى الأهداف المحددة مسبقا.
- عدالة الإنفاق العام: حيث ينبغي على الدولة أن تسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة في توزيع المنافع والخدمات الناتجة عن النفقات العامة، وتبيان مدى ملاءمتها لحاجات الفئات الأكثر فقرا في المجتمع، ومراعاة حصة كل فئة من الإنفاق العام ومدى استفادتها واستخدامها للخدمة العمومية.
- تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة: إذ يجب توفر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما تم التخطيط له، على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الانجاز بالإضافة إلى أن تكون منطلقاتها ووسائلها منسجمة ومؤدية إلى تسهيل مهمة هذه البرامج في تحقيق الأهداف المطلوبة منها، وضمان حمايتها من الانحراف.
- وضوح الأدوار والمسؤوليات: إذ يجب التمييز بين أنشطة القطاع الحكومي وبين قطاعات الاقتصاد الخاصة، مع ضرورة توخي العلانية في إدارة علاقات الحكومة مع القطاع الخاص وفقا لإجراءات وقواعد واضحة ومعلنة للجمهور، بمعنى وجوب أن تكون اختصاصات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في الحكومة في مجال المالية العامة محددة بوضوح.
- حوكمة وعصرية نظام الموازنة العامة: وذلك من خلال الاستفادة من الاتجاهات الحديثة في الموازنة العامة بما يضمن علانية عملياتها والاسترشاد بالأهداف المحددة في مجال الاقتصاد الكلي وسياسة المالية العامة، ويضمن توفير إجراءات واضحة لتنفيذها ومتابعتها والإبلاغ بنتائجها، وتمكين الجمهور من الاطلاع على المعلومات العامة والشاملة عن الأنشطة المالية، والمخاطر المتصلة بها، كما يجب توفير معلومات عن المالية العامة للهيئات المختصة في الوقت المناسب وبشكل ييسر معه تحليل السياسات ويعزز المساءلة، وفقا لميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة.

5. تحليل النتائج:

من خلال الدراسة التي قمنا بها، ومن خلال تحليل المعطيات السالفة الذكر، يتبين صحة فرضية الدراسة في أن الموازنة الصفرية تعتبر مقارنة حديثة سيمكن تطبيقها من ضمان عقلنة الخيارات المالية وترشيد الانفاق العام، حيث بينت مختلف المعطيات المالية منذ سنة 2000 إلى تنامي حجم الانفاق العام في الجزائر بشكل غير مسبوق، حتى صار التوسع في الانفاق هدفا في حد ذاته.

ومن جهة أخرى تبين أن تطبيق نظام الموازنة الصفرية يحقق الكثير من الفوائد التي تعتبر عوامل أساسية لنجاح عملية ترشيد الإنفاق العام وضبطه، والتي لا يوفرها نظام الموازنة التقليدية، وهو ما يتفق مع فرضية الدراسة ويؤكد صحتها.

6. خاتمة:

لقد كان الهدف من هذا البحث هو تقديم الموازنة الصفرية كتوجه حديث يعتبر حلا لإشكالية ترشيد الإنفاق العام في الجزائر، وبعد الدراسة والتحليل توصلنا إلى النتائج التالية:

- شهدت النفقات العامة في الجزائر تطورا متناميا منذ سنة 2000، بسبب سياسة التوسع في الإنفاق العام التي تهدف بالأساس إلى تحديث وتوسيع الخدمات العامة، وتحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشتهم وتطوير الموارد البشرية والبنى التحتية لبعث النشاط الاقتصادي، من خلال البرامج التنموية المختلفة بهدف خلق الشروط الموضوعية للنمو الاقتصادي وتدعيمه.
- من المجالات التي يجب أن تحظى بالأولوية في الجزائر في الوقت الراهن هو ضبط أوضاع المالية العامة بإصلاح النظام الموازني بشكل يجعله قادرا على ضمان استمرارية المالية العامة، وتحقيق العدالة بين الأجيال، و يسمح في ذات الوقت بممارسة الرقابة على الإنفاق العام وضمان ترشيده.

- إن نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام يتطلب تضافر العديد من العوامل الموضوعية كتحديد الأهداف بدقة وتحديد أولويات الإنفاق والقياس الدوري لأداء البرامج وتفعيل دور الرقابة على المال العام وعصرنة أنظمة الموازنة.
- إن عصرنة أنظمة الموازنة وإدخال أساليب حديثة عليها يعد مدخلا لترشيد الإنفاق العام في الجزائر. باعتبار الموازنة العامة الأداة التي تمكن من تطبيق أهداف السياسة المالية.
- يجب تطبيق الموازنة الصفرية كمقاربة حديثة تبدأ من قاعدة الصفر، دون مراعاة للتكاليف والأنشطة السابقة، وبالتالي كل ما يدرج في الموازنة لا بد أن يتم تبريره وهو ما يساهم في عقلنة وترشيد الإنفاق العام.
- إن أي إصلاحات اقتصادية تبقى قليلة الفعالية إذا لم ترافقها إصلاحات موازية في السياسة المالية خاصة تحديث وعصرنة النظام الموازي وتطبيق الموازنة الصفرية كتوجه حديث في مجال المالية العامة، وهذا يتطلب اقتناع الفاعلين في الحياة السياسية والاقتصادية بالفوائد التي يمكن أن تترتب على ذلك في مجال ضبط وترشيد النفقات العمومية المتزايدة والتي أصبحت تشكل عبئا على الخزينة العمومية.
- إن انجاز هذا المشروع يتطلب إسناده لأشخاص يؤمنون بضرورة التغيير في السياسة المالية للبلاد وحتمية الإصلاحات المالية، ويتمتعون بقدر كبير من الخبرة والكفاءة، إضافة الى إشراك المختصين في السياسات الاقتصادية والمالية من أساتذة وإطارات من ذوي المؤهلات العلمية العالية، الكفيلة بإيجاد الحلول اللازمة لكل العقبات التي تعيق تنفيذه، وتوفير الشروط الموضوعية القانونية والتقنية لضمان نجاحه.

6. قائمة المراجع:

Arifan Lubis Hasan Sakti Sirigar. (2014). A Study on The Deferent Applications of Performance Based And Zero Based Budget on Regional Task Force Units In North Sumatra. *International Journal of Management Scences and Business Research* , ISSUE 10.

Burim N.Haxholli. (2015). Zero Based Budgeting in KCS Implementing Zero Based Budgeting METHOD kosovo Correctionel Service.

Frances Fortini, Anna Karrer Manley Geetan Vedri. (2013). Zero Based Budget.

القانون 84/17 المتعلق بقوانين المالية. (07 07. 1984).

براق عيسى، بركان انسة. (بلا تاريخ). ظاهرة تزايد النفقات العامة: تطورها، أسبابها، متطلبات نجاحها. مجلة الابداع .

برنامج الانعاش الاقتصادي. (2004). برنامج الانعاش الاقتصادي. بوابة الوزير الاول .

بهاء الدين أحمد العريني. (2007). اطار مقترح لتطبيق الأساس الصفري في اعداد موازنات الجامعات والكليات المتوسطة في قطاع غزة. غزة: الجامعة الاسلامية.

تومي السلامي. (2017). مشروع عصرنة أنظمة الموازنة... نحو ترشيد الانفاق العام. مجلة دراسات-العدد الاقتصادي، (العدد 17)

جمال عادل الشراري، محمد ياسين الرحاحلة. (2009). امكانية تطبيق أسلوب الموازنة الصفرية في الوزارات الأردنية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية (المجلد 25، العدد الأول).

حداب محي الدين. (بلا تاريخ). ترشيد الانفاق العام كدعامة للتنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل الأزمة النفطية الراهنة. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، (العدد السادس).

حسين مصطفى هلاي. (2010). دور الأنظمة المحاسبية الحكومية في تقييم الأداء الحكومي من خلال تنفيذ الموازنات.

دراوسي مسعود. (2005/2006). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي 1990/2004.

محمد عمر أودوح. (2006). ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، (أطروحة دكتوراه)، جامعة الجائر، الجزائر.